

Distr.: General
16 February 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية



سلفادور، البرازيل، ١٢-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الدولي لمكافحة غسل الأموال استناداً إلى صكوك
الأمم المتحدة وسائر الصكوك ذات الصلة

حلقة العمل بشأن الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظّمة**

ورقة معلومات خلفية

ملخص

تلخّص ورقة المعلومات الخلفية هذه القضايا الأساسية المتصلة بالاتجار بالمخدرات والممارسات المتبعة في مكافحة هذا الاتجار التي يمكن أن تكون فعالة في مكافحة الجريمة المنظّمة. وتبيّن الورقة السبل الكفيلة بتمكين الدول الأعضاء والسلطات المحلية والمجتمع الدولي من معالجة هذه المسألة بوسائل أكثر فعالية. كما تلخّص الورقة التحديات الماثلة أمام الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظّمة وتبيّن التطورات التي جدّت مؤخراً والاستراتيجيات الواعدة التي تبعث الأمل في تحقيق نجاح أكبر في مجالي الوقاية والمنع على السواء. وتورد الورقة توصيات عملية المنحى لتوجيه الجهود المقبلة ذات الصلة.

* A/CONF.213/1

** يودّ الأمين العام أن يعرب عن تقديره لمعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة ومعهد العدالة الوطني التابع لوزارة العدل في الولايات المتحدة، على ما قدّماه من مساعدة في تنظيم حلقة العمل.

170310 V.10-51052 (A)



المحتويات

الصفحة	
٣	أولاً- مقدمة
٤	ثانياً- التحديات التسعة وتدابير التصدي لها
٤	ألف- معالجة الصلات بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظّمة من خلال تنفيذ الصكوك القانونية للأمم المتحدة
٦	باء- الممارسات الحسنة المتبعة في تحليل أساليب عمل الجماعات الإجرامية المنظّمة
٨	جيم- تقدير وتقييم مخاطر الجريمة المنظّمة في إطار وضع تدابير تصدّ سياسية
١١	دال- الاتجاهات الإقليمية السائدة فيما يتعلق بالصلات بين الاتجار بالمخدرات وسائر أنشطة الاتجار غير المشروع
١٥	هاء- مدى كفاية ممارسات مكافحة الاتجار بالمخدرات بالنسبة لإجراءات مكافحة الأنشطة الإجرامية المنظّمة الأخرى
١٨	واو- الممارسات الحسنة المعتمدة وطنياً وإقليمياً في مجال التحقيق مع المتجرين الدوليين بالمخدرات وملاحقتهم قضائياً
١٩	زاي- الممارسات الحسنة في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية
٢٠	حاء- التجارب المكتسبة والدروس المستفادة من استخدام أساليب التحرّي الخاصة
٢٣	طاء- السياسات والخبرات في مجال تنسيق وتبادل المعلومات فيما بين وكالات إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات
٢٤	ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

١- مع أن الاتجار بالمخدرات لا يزال واحداً من أكثر الأنشطة الإجرامية ربحية، فإن الأشكال الأخرى للجريمة، كالاتجار بالأشخاص والسلع والخدمات، تشكّل على نحو متزايد جزءاً من طائفة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظّمة. ويُضطلع ببعض أنشطة الاتجار غير المشروع هذه جنباً إلى جنب مع الاتجار بالمخدرات. وينطوي أيضاً الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظّمة على الكسب غير المشروع (فيما يخص الجرائم المرتكبة في إطار منظمة إجرامية عاملة) والفساد لإخفاء الأصول غير المشروعة والسعي إلى توفير الحماية من الملاحقة القضائية.

٢- وبالإضافة إلى ما يُجنى من أرباح من أنشطة الاتجار بالمخدرات وما يتصل بها من أشكال النشاط الإجرامي المنظّم، فإن هذه الأنشطة تنطوي أحياناً على تبادل السلع غير المشروعة في حال عدم توافر السيولة النقدية. ومقايضة المخدرات بالأسلحة أو الموارد الطبيعية (مثل الأحجار الكريمة) أمر موثّق غالباً ما يؤدي إلى تأجيج حدة النشاط الإجرامي. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار زعزعة استقرار الحكومات غالباً ما يصب في مصلحة الجماعات الإجرامية لكي تتفادى كشف أمرها ويقي الطلب مرتفعاً على الأسلحة والبشر والسلع المزيفة. وعليه، يتواصل استغلال الأموال والمنتجات غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظّمة لدعم الموظفين الحكوميين الفاسدين ولدعم أعمال الإرهاب.

٣- وثمة حاجة إلى فهم أكثر منهجية لمختلف المخاطر التي يشكّلها الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من أنشطة إجرامية منظّمة من أجل زيادة التدقيق في تقييم المخاطر المحيطة بمناطق مختلفة وفي الكيفية التي ينبغي بها أن تتخذ الحكومات والمجتمع الدولي إجراءات لدرء هذه المخاطر. ويجب أن تقوم الإجراءات الوقائية والتحقيقات على فهم عقلائي وعملي للمخاطر التي تشكّلها الأنشطة الإجرامية والجماعات الإجرامية بمختلف أنواعها.

٤- ويسلّم المجتمع الدولي بأن خير سبيل لمعالجة مشكلة الاتجار بالمخدرات هو اعتبارها أحد أشكال الجريمة المنظّمة عبر الوطنية. وتعززت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨^(١) باعتماد وبدء نفاذ صكوك قانونية ملزمة أخرى، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها^(٢) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٣) هي أداة أخرى يمكن استخدامها

(1) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٨٢، الرقم ٢٧٦٢٧.

(2) المرجع نفسه، المجلدات ٢٢٢٥ و ٢٢٣٧ و ٢٢٤١ و ٢٣٢٦، الرقم ٣٩٥٧٤.

(3) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

لمعالجة الآثار المترتبة على أنشطة الاتجار بالمخدرات وممارسات الفساد. والتنفيذ الفعال لهذه المعاهدات الدولية من السبل الرئيسية لتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظّمة.

٥- وفيما يلي الأهداف الخمسة لحلقة العمل بشأن الصلات بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظّمة: (أ) تحديد الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظّمة؛ (ب) تعزيز دور الأمم المتحدة؛ (ج) تشجيع الممارسات الحسنة؛ (د) تدعيم أنشطة التدريب وبناء القدرات؛ (هـ) تيسير عمل الدول الأعضاء في مجالي منع الجريمة ومكافحتها. وستتحقق هذه الأهداف بدراسة تسعة تحديات محددة تطرحها أنشطة الاتجار بالمخدرات وما يتصل بها من أنشطة إجرامية منظّمة، وبحث الكيفية التي تبشّر بها تدابير التصدي الحالية والمقترحة بالخير فيما يخص منع ومكافحة هذه المنظمات الإجرامية الخطيرة في أنحاء العالم كافة. وتستند أيضا ورقة المعلومات الخلفية هذه إلى مداورات الاجتماعات التحضيرية الإقليمية للمؤتمر الثاني عشر.

ثانيا- التحديات التسعة وتدابير التصدي لها

ألف- معالجة الصلات بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظّمة من خلال تنفيذ الصكوك القانونية للأمم المتحدة

٦- وضعت الأمم المتحدة صكوكا تعالج مباشرة الكثير من طرائق مكافحة الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظّمة. وتوفّر اتفاقية عام ١٩٨٨ واتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة واتفاقية مكافحة الفساد الإطار اللازم للتعاون والعمل على الصعيد الدولي.

٧- وقد بذلت مناطق مختلفة جهودا لوضع سياسات وطنية وتقييمها، جنبا إلى جنب مع اتباع نهج إنفاذ ومنع تطبّق الإطار الذي توفره الصكوك القانونية للأمم المتحدة. ورأت مثلا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية أن بإمكانها صياغة وتنفيذ سياسات وطنية بشأن المخدرات بطريقة تقلّل إلى أدنى حد من الضرر الناجم عن عرض المخدرات وتعاطيها، وتبقى في الوقت نفسه ممتثلة لاتفاقيات الأمم المتحدة بشأن المخدرات.^(٤) وأجري استعراض لإنتاج المخدرات وتوزيعها على نحو غير مشروع في جنوب شرق آسيا استخدم فيه على

(4) Nicholas Dorn, "UK policing of drug traffickers and drug users: policy implementation in the contexts of national law, European traditions, international drug conventions and security post-2001", *Journal of Drug Issues*, vol. 34, No. 3 (2004), pp. 533-550.

السواء تاريخ إنتاج المخدرات في المنطقة وكذلك الدراسات الاستقصائية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) عن زراعة الأفيون والمنشطات الأمفيتامينية، ووضّح الاستعراض دور مجلس الدولة للسلام والتنمية في ميانمار وضرورة أن تساعد السلطات الوطنية والدولية في الجهود الرامية إلى تخفيف وتيرة صنع وتعاطي الأفيون والمهيروين والمنشطات الأمفيتامينية.⁽⁵⁾

٨- وسعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمعالجة مشكلة إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها في المنطقة. وتعتبر عمليات تعاون رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين لمكافحة العقاقير الخطرة (خطة عمل أكورد) محاولة لوضع إطار للتعاون المتعدد الأطراف. وما زال الهيكل التعاوني القائم محفلاً حراً لتبادل المعلومات يمكن تعزيزه بمزيد من الالتزام على الصعيد الدولي وتوفير الموارد وتنفيذ الاستراتيجيات.⁽⁶⁾

٩- وخلص تقرير أعدّه المكتب عن الاتجار بالبشر في أوروبا⁽⁷⁾ إلى استنتاجات مهمة حول أفضل أساليب تنفيذ الصكوك القانونية للأمم المتحدة، وأشار إلى ضرورة تبادل المعلومات والانتظام في تبادل الخبرات كما يلي:

"إذا زاد عدد البلدان التي تعالج مشكلة المعرفة معالجة منهجية فسوف تعم الفائدة على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، سواء كانت أوروبية أم لا. فالرؤى المتبصرة التي ستتأتي من تجميع الخبرات وتبادل المعلومات بالغة القيمة في تصميم برامج تستهدف التصدي لهذه المشكلة الدولية. والتعاون مع أطراف متعددة من أجل ضمان التوسّع في جمع البيانات الأولية وتحليلها خطوة هامة صوب التنفيذ الكامل لبروتوكول [منع وقمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة]."

١٠- ويجب أن تستند التدابير الفعالة للتصدي للجريمة المنظّمة عبر الوطنية، بما فيها الاتجار بالمخدرات، إلى إقامة إطار تشريعي واف بالغرض وإنشاء برامج لبناء القدرات وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي على أساس تقاسم المسؤولية. وتتخذ تلك المسؤولية شكل

(5) Paul Sarno, "The war on drugs", *Southeast Asian Affairs*, vol. 2009, pp. 223-241.

(6) Ralf Emmers, "International regime-building in ASEAN: cooperation against the illicit trafficking and abuse of drugs", *Contemporary Southeast Asia: A Journal of International and Strategic Affairs*, vol. 29, No. 3 (2007), pp. 506-525.

(7) نشرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠٠٩، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: www.unodc.org/documents/human-trafficking/Trafficking_in_Persons_in_Europe_09.pdf

اتفاقات ثنائية وأنشطة تعاون لأغراض المصادرة وتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا والتدريب. وسلّطت الاجتماعات التحضيرية الإقليمية الضوء على أن عمل المنظمات الدولية في هذا المجال بحاجة إلى مزيد من التنسيق. ومن شأن التصديق على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة وتنفيذها أن يزوّد البلدان بإطار قانوني متين شامل للتعاون الدولي على التصدي لعمليات الجماعات الإجرامية المنظمة، بما فيها الاتجار بالمخدرات.

باء- الممارسات الحسنة المتبعة في تحليل أساليب عمل الجماعات الإجرامية المنظمة

١١- ازداد الاهتمام بفهم طبيعة الجماعات الإجرامية المنظمة وعملها وتعاضم هذا الاهتمام مؤخراً بفعل ما طرأ من تغيرات بيّنة على طبيعة الجماعات الإجرامية التقليدية التي تحوّلت إلى "شبكات" أكثر مرونة متغيرة تجمع تحت مظلتها أفراداً لتنفيذ عمليات إجرامية مختلفة ينتقلون بعدها إلى وضع مخططات أخرى ويشكّلون شبكات مختلفة.

١٢- وأجريت عمليات تحليل لجماعات إجرامية منظمة في مناطق مختلفة لدراسة الاختلافات الموجودة في هياكلها وأساليبها وعملياتها. وأفضى تحليل أُجري لكبار المتجرين بالمخدرات في أربعة بلدان إلى وضع تصنيف ونماذج لتنظيم شبكات المخدرات.^(٨) ويوحى هذا الأمر بوجود أنواع وخصائص مميزة لشبكات الاتجار بالمخدرات، وهي معلومات يمكن الاستفادة منها في فهم هذه الشبكات والتكهّن بأساليب عملها. وكشفت دراسة أُجريت لمدة خمس سنوات عن المتجرين بالمخدرات الكولومبيين في كل من كولومبيا وهولندا النقاب عن منظمات للاتجار بالكوكايين ذات تكوين مرن وغير متجانس، وأضافت بذلك رؤية متعمّقة لتصنيف عمليات الجماعات الإجرامية المنظمة.^(٩)

١٣- وتبيّن في دراسة بحثية عن المافيا في إيطاليا أن دعم قوى سياسية محلية كان عاملاً رئيسياً في أنشطتها ودوافعها وهيكلها.^(١٠) وبطريقة مماثلة، رُئي لدى تحليل ظهور الجريمة المنظمة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أن التماس الحماية من جهات خاصة وممارسة الفساد كان

(8) Frederick Desroches, "Research on upper level drug trafficking: a review", *Journal of Drug Issues*, vol. 37, No. 4 (2007), pp. 827-844.

(9) Damián Zaitch, *Trafficking Cocaine: Colombian Drug Entrepreneurs in the Netherlands* (New York, Springer, 2008).

(10) Letzia Paoli, *Mafia Brotherhoods: Organized Crime, Italian Style* (New York, Oxford University Press, 2008).

لهما دور تاريخي أثر على هيكل النشاط الإجرامي المنظم وأساليب ممارسته.^(١١) وقدم أيضا تقييم لمستوى الجريمة المنظمة في آسيا الوسطى معلومات مفيدة عن العلاقة المشتركة بين الفساد والانقسامات العرقية وقرب الموقع الجغرافي من المراكز الرئيسية لإنتاج المخدرات التي تسببت في ارتفاع مستويات الخطر.^(١٢) وتبيّن في دراسة عن الجماعات الإجرامية المنظمة بإسبانيا أن التأثيرات البيئية وفعالية المؤسسات الحكومية عوامل هامة في نمو الجماعات المذكورة.^(١٣) وتقدّم هذه الدراسات معلومات مفصّلة تفيد في فهم العمليات المتعلقة بالجريمة المنظمة وتصنيفها والتصدي لها في مواقع مختلفة والمساعدة في كشف أوجه التشابه فيما بين مختلف الولايات القضائية.

١٤ - ومن تحليل المعلومات المستمدة من الحالات التي كشفت أسرارها يزداد فهم هيكل وعمليات الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. فقد استمدت مثلا بيانات مفصّلة من ملفات أجهزة إنفاذ القانون في أعقاب شن غارة على نادي الدراجات النارية المعروف باسم "هيلز أنجلز" في كيبك (عملية فصل الربيع). وشملت المعلومات المستقاة تفرّغات لعمليات مراقبة إلكترونية ومادية وتسجيل كم هائل من الاتصالات بين أفراد الجماعة وشركائهم على مدى فترة خمس سنوات. وتبيّن من التحليل أن أفراد عصابة الدراجات النارية لم يكونوا أهم العناصر المحورية في الشبكة الإجرامية المتورطة في الاتجار بالمخدرات وجرائم متعلقة بالأسلحة وغسل الأموال وجرائم قتل. وقد عملت عصابة الدراجات النارية كشبكة واحدة لا كمجموعة هرمية، لأن كبار أفراد العصابة كانوا يجرون عدداً قليلاً نسبياً من الاتصالات المباشرة مع من هم دونهم. وتشير هذه النتائج إلى أن دور زعماء العصابة كان محدوداً في التنفيذ العملي، أو بطريقة أخرى، إلى أن كبار أفراد العصابة كان بوسعهم توجيه أوامرهم إلى الأفراد الأدنى منهم مرتبة لتنفيذ أنشطة غير مشروعة بينما هم في موقع بعيد يقلل من خطر وقوعهم في أيدي أجهزة إنفاذ القانون.^(١٤)

Federico Varese, *The Russian Mafia: Private Protection in a New Market Economy* (New York, (11) Oxford University Press, 2005).

Slawomir Redo, *Organized Crime and Its Control in Central Asia* (Huntsville, Texas, Office of (12) International Criminal Justice, 2004).

Jennifer Sands, "Organized crime and illicit activities in Spain: causes and facilitating factors", (13) *Mediterranean Politics*, vol. 12, No. 2 (2007), pp. 211-232.

Carlo Morselli, "Hells Angels in springtime", *Trends in Organized Crime*, vol. 12, No. 2 (2009), (14) pp. 145-158.

١٥- وتُبدل جهود عديدة لتحليل أساليب عمل الجماعات الإجرامية المنظّمة في مواقع مختلفة، غير أن هذه الجهود تعثرت بسبب تعذر الحصول على البيانات في مواقع كثيرة وبسبب قلة المواقع المختارة للتحليل في كثير من الأحيان ولأن العديد من المناطق لم يخضع بعد لفحص مفصّل بالصورة الكافية. وثمة نقص أيضاً في تكرار عمليات التحليل على مدار الزمن في مواقع واحدة. ومن الضروري بذل هذه الجهود جنبا إلى جنب مع إجراء تقييمات مقارنة من أجل إتاحة المجال أمام دراسة الاتجاهات السائدة في النشاط الإجرامي المنظّم، لأنها تغيّر تغيّراً سريعاً إزاء تدابير منع الجريمة ومكافحتها.

جيم- تقدير وتقييم مخاطر الجريمة المنظّمة في إطار وضع تدابير تصدّد سياسية

١٦- تتوقف تدابير التصدي السياسية إلى حد كبير على إجراء تقييمات دقيقة للمخاطر التي تشكّلها الجريمة المنظّمة. ويتطلب تحديد هذه المخاطر إجراء تقييمات محلية محددة بدلا من إصدار أحكام عالمية النطاق، وذلك بسبب الاختلافات داخل البلدان والمناطق. ومع ذلك، تبذل جهود عديدة على المستوى الوطني يرد ذكرها هنا.

١٧- ويتواصل بذل عدد متزايد من الجهود بشأن تقييم المخاطر أو التهديدات الناجمة عن الجريمة المنظّمة، ومعظمها ينصب على الجماعات الإجرامية. وغالبا ما تضطلع أجهزة إنفاذ القوانين بإجراء هذه التقييمات لتحديد ماهية الجماعات الإجرامية الأكثر خطورة أو التي تشكّل أكبر تهديد. وتتطوي الأساليب المستخدمة في تحديد المخاطر على تحديد مجال نشاط الجماعات الإجرامية المعروفة في البلد ومن ثم تصنيف مرتبتها بحسب سماتها وخطورتها المحتملة.^(١٥)

١٨- وثمة نهج بديل يقترح تقييم المنتجات والأسواق الشديدة الخطورة، لأن من المرجح أن تجتذب هذه الأسواق الجناة الذين تسعى وراءهم أجهزة إنفاذ القانون. والفرق بين هذين النهجين هو أن النهج التقليدي يركّز على المجرمين الشديدي الخطورة، بينما يركّز النهج البديل على تحديد المنتجات والأسواق الشديدة الخطورة. ويفترض النهج الأخير أن التحديد الصحيح للمنتجات والأسواق الشديدة الخطورة سيؤدي إلى معرفة الجناة. وقد يكون هذا

(15) Canada, Royal Canadian Mounted Police, 2006 *Canada/US Organized Crime Threat Assessment* (2006), available from www.rcmp-grc.gc.ca/oc-co/octa-mlco-eng.htm; United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Serious Organized Crime Agency, *The United Kingdom Threat Assessment of Serious Organized Crime* (2007).

تميزا مهما لأن بالإمكان من خلال تلك العملية التعرف على المنتجات والأسواق التي لم تستخدم من قبل في سياق الجريمة المنظمة.^(١٦)

١٩- وقد بُدلت عدة جهود لتقييم مستوى الجريمة المنظمة على الصعيد الوطني. وتبين من دراسة استقصائية للأمم المتحدة شملت ٤٠ جماعة مختارة من الجماعات الإجرامية المنظمة العاملة في ١٦ بلدا ومنطقة واحدة أن من الممكن التمييز بين تلك الجماعات الأربعين عن طريق الاختلافات التي تعترى هيكلها. وأورد تقرير آخر للأمم المتحدة تقديرات مقارنة لمدى تفشي الاتجار بالبشر في مناطق معينة باستخدام مجموعة متنوعة من المصادر.^(١٧) وسعت دراسات قطرية إلى تجميع معلومات إحصائية ووصفية من أجل تحسين فهم الطبيعة الدقيقة لمخاطر أنواع معينة من الأنشطة الإجرامية المنظمة. وقد ركزت هذه الجهود حتى الآن على أوروبا، وإن وردت تقارير من طائفة واسعة من البلدان تعول على مستويات متباينة من التوثيق والموثوقية في المعلومات. وقلة قليلة من البلدان هي التي تواصل جمع معلومات ذات صلة بالجريمة المنظمة على أساس ثابت لإتاحة المجال أمام دراسة الاتجاهات السائدة بمرور الزمن أو لتقييم أثر الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة.^(١٨) ومع ذلك، بذلت جهود قليلة ملحوظة لقياس مستوى الجريمة المنظمة من خلال إجراء تقييم دقيق للبيئة وسير الأسواق

(16) Jay S. Albanese, "Risk assessment in organized crime: developing a market and product-based model to determine threat levels", *Journal of Contemporary Criminal Justice*, vol. 24, No. 3 (2008), pp. 263-273.

(17) *Results of a Pilot Survey of Forty Selected Organized Criminal Groups in Sixteen Countries*, published by UNODC in 2002 (www.unodc.org/pdf/crime/publications/Pilot_survey.pdf); and *Trafficking in Persons: Global Patterns*, published by UNODC in 2006 (www.unodc.org/documents/human-trafficking/HT-globalpatterns-en.pdf%20).

(18) Martin Cejp, "Organised crime in the Czech Republic in 2006 compared with developments between 1993 and 2005", *Trends in Organized Crime*, vol. 12, No. 1 (2009), pp. 30-58; Gorazd Meslo, Bojan Dobovsek and Zelimir Kesetovic, "Measuring organized crime in Slovenia", *Problems of Post-Communism*, vol. 56, No. 2 (2009), pp. 58-62; C. E. Dettmeijer-Vermeulen and others, *Trafficking in Human Beings: Supplementary Figures — Sixth Report of the Dutch National Rapporteur* (The Hague, Bureau of the Dutch National Rapporteur on Trafficking in Human Beings, 2008), available from <http://english.bnrm.nl/reports/index/>; and United States of America, Department of State, *Trafficking in Persons Report: June 2009*, publication No. 11407 (Washington, D.C., 2009), available from www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2009/index.htm.

المشروعة وغير المشروعة الحالي، وتحليل مدى كفاية القوانين والقدرة على إنفاذها. وبإمكان هذا النوع من التحليل التكهّن بأثر التشريعات قيد الإعداد على النشاط الإجرامي المنظم.^(١٩)

٢٠- ونادراً ما تُجرى دراسات متعددة الجنسيات عن مخاطر الجريمة المنظمة، وهي حالة يُرجّح أن تُعزى إلى عدم توافر البيانات أو تعذر الحصول على المعلومات المتراكمة. غير أنه تبين في دراسة مقارنة أن نوعية مؤسسات الدولة (جهاز الشرطة والنيابة العامة والمحاكم وهلم جرا) هي أهم عامل في تفسير مستويات الفساد بغض النظر عن مستوى التنمية الوطنية. وسعى تحليل آخر إلى وضع نموذج يعلل آثار الجريمة المنظمة وسيادة القانون والفساد على الثروة الوطنية. ووُضِع مؤشر لقياس مستوى الجريمة المنظمة يضم بيانات عن المفاهيم المتعلقة بالجريمة المنظمة وجرائم القتل المقيّدة ضد مجهول والفساد وغسل الأموال ونطاق الاقتصاد السري. وتشير هذه الدراسات إلى أن بالإمكان قياس نطاق النشاط الإجرامي المنظم، مما سيسمح بتقييم التغيرات الطارئة عليه. بمرور الزمن وقياس أثر الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة.^(٢٠)

٢١- غير أن جهوداً أخرى لتقييم المخاطر تفحص البيانات المنهجية المستمدة من التجربة العملية لكي يتسنى تحديد علاقات الارتباط بين الأنشطة الإجرامية المنظمة ودلالات التنبؤ بها. ويُجرى الكثير من هذه التحليلات على الصعيد المحلي نظراً لارتفاع مستوى توافر البيانات المحلية بشكل عام ووجود اختلافات كبيرة في طبيعة النشاط الإجرامي المنظم فيما بين المناطق المحلية. وأُجريت على سبيل المثال دراسة استقصائية عن الإيذاء ومقابلات في ثلاث مدن بحثت أنماط الإيذاء الذي تلحقه الجريمة المنظمة بدوائر الأعمال المحلية والمدى الذي تُدعى فيه دوائر الأعمال للمشاركة في الجريمة المنظمة. ورئي أن هناك اختلافات كبيرة

Tom Vander Beken, "Risky business: a risk-based methodology to measure organized crime", (19) *Crime, Law and Social Change*, vol. 41, No. 5 (2004), pp. 471-516; Ernesto U. Savona, "Initial methodology for the crime proofing of new or amended legislation at the EU level", *European Journal on Criminal Policy and Research*, vol. 12, Nos. 3-4 (2006), pp. 221-228; and Tom Vander Beken and Annelies Balcaen, "Crime opportunities provided by legislation in market sectors: mobile phones, waste disposal, banking, pharmaceuticals", *European Journal on Criminal Policy and Research*, vol. 12, Nos. 3-4 (2006), pp. 299-324.

Edgardo Buscaglia and Jan van Dijk, "Controlling organized crime and corruption in the (20) public sector", *Forum on Crime and Society*, vol. 3, Nos. 1 and 2 (2003) (United Nations publication, Sales No. E.04.IV.5), pp. 3-34; and Jan van Dijk, *The World of Crime: Breaking the Silence on Problems of Security, Justice and Development Across the World* (Thousand Oaks, California, Sage Publications, 2008).

في طبيعة النشاط الإجرامي المنظم فيما بين الأحياء وأن من الشائع دعوة دوائر الأعمال للمشاركة في الجريمة المنظمة.^(٢١) وتشير الدراسات المماثلة إلى إمكانية تحسين قياس طبيعة النشاط الإجرامي المنظم ونطاقه فيما بين دوائر الأعمال المشروعة وتقييم جهود أجهزة إنفاذ القانون في التصدي لهذا النشاط.

٢٢- وكُرِّست جهود قليلة نسبياً لتفسير الأسباب التي تجعل الجماعات والشبكات الإجرامية المنظمة تختار ممارسة أنشطة إجرامية معينة. فما الأسباب التي تقف وراء تفضيل تهريب المخدرات أو الاتجار بها على تهريب السجائر أو الاتجار بالبشر أو الاتجار بالمنتجات المقلدة في حالات ومواقع معينة؟ ويركز أحد النهج المتبعة في الإجابة على هذا السؤال على "الأنشطة الروتينية" أو "الأحوال التي تمنع الجريمة"، وهو عبارة عن منظور ينصب تركيزه على المحيطات أو البيئات المواتية لممارسة الأنشطة الإجرامية المنظمة، وعلى الأماكن، لا على دوافع الأفراد أو الجماعات لارتكاب الجرائم. ويتوقف قدر كبير من النشاط الإجرامي المنظم على ما يجري من معاملات في الأماكن العامة، لذا فإن تحسين وسائل مراقبة هذه الأماكن والسيطرة عليها ربما يقلل من فرصة ارتكاب الجرائم المنظمة الصغيرة فيها، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر بدوره على العمليات الإجرامية المنظمة الكبيرة.^(٢٢) ولكن لم يُطبَّق بعدُ نهج الأنشطة الروتينية تطبيقاً واسع النطاق على الجريمة المنظمة، ولذلك فإن من غير الواضح ما إذا كان التركيز على مجالات النشاط الإجرامي واستبعاد الدوافع الفردية لارتكابه سيحدّان من الاضطلاع بالأنشطة الإجرامية المنظمة على نطاق واسع.

دال- الاتجاهات الإقليمية السائدة فيما يتعلق بالصلات بين الاتجار بالمخدرات وسائر أنشطة الاتجار غير المشروع

٢٣- يوجد العديد من التقييمات المتعلقة بالصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال أنشطة الاتجار غير المشروع، من قبيل الاتجار بالبشر أو بالأسلحة النارية وغسل الأموال. ونظراً لأن الاتجار بالمخدرات يمارس في معظم البلدان وأن قدرته هائلة على إدراج أرباح كبيرة، فإنه يُعتبر مصدراً لتمويل التوسُّع في أنشطة المنظمات الإجرامية إلى ما هو أبعد من الاتجار بالمخدرات. وأجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)

(21) Nick Tilley and Matt Hopkins, "Organized crime and local businesses", *Criminology and Criminal Justice*, vol. 8, No. 4 (2008), pp. 443-459.

(22) Marcus Felson, *The Ecosystem for Organized Crime*, HEUINI Papers, No. 26 (Helsinki, European Institute for Crime Prevention and Control, affiliated with the United Nations, 2006).

دراسات إقليمية تبحث الصلات القائمة بين الجريمة المنظّمة والمخدرات. وتناولت هذه الدراسات الجريمة والتنمية في أفريقيا وأمريكا الوسطى ودول البلقان والكاريبسي.^(٢٣) وأشارت هذه التقييمات إلى الدور الحاسم للتعاون الإقليمي في التصدي للتهديدات التي تواجهها المنطقة، مثل الاتجار بالأشخاص و/أو المخدرات و/أو الأسلحة النارية، وكذلك سائر أشكال الجريمة المنظّمة، فضلا عن الفساد وغسل الأموال.

٢٤- وخلص تقرير أعدّه المكتب عن الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا إلى أن الكوكايين يتدفق عبر جميع بلدان المنطقة وأن شبكات الاتجار بالمخدرات فيها موصولة بشبكات في أوروبا. ومن المؤسف أنه من غير المتاح الحصول على بيانات أساسية في هذا الصدد، مما يجعل الاستهداف وتحليل الاتجاهات، أمرا صعبا، حيث إن أبسط البيانات الأساسية عن إنتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيها في غرب أفريقيا غير متوفرة. ويتفاقم خطر الاتجار بالمخدرات في المنطقة بفعل ضعف المؤسسات فيها، ومن ثم فإن مبدأ سيادة القانون لا يُطبّق بصورة يقينية أو بانتظام مما يشكل تهديدا لأمن المنطقة.^(٢٤)

٢٥- وذكر تقرير للأمم المتحدة عن الاتجار بالمخدرات في منطقة الكاريبي أنه برغم الاختلافات الكبيرة بين دول المنطقة، فإن منطقة الكاريبي بمجملها قد علققت بين مطرقة وسندان أنشطة الاتجار الدولي بالمخدرات لعدة سنوات: فهي تعاني كثيرا من ظاهرة وفرة العرض من المخدرات في بلدان الجنوب ووجود طلب عليها في بلدان الشمال. ويتسبب هذا الاتجار بالمخدرات في نشوب مشاكل تابعة تفاقم مشاكل تعاطي المخدرات على الصعيد المحلي لأن مهربي المخدرات كثيرا ما يتقاضون أجورهم في شكل مخدرات ويتجرون بالأسلحة النارية ضمن صفقات بيع المخدرات وتُقايض المخدرات أحيانا بها، مما يزيد من الفساد في صفوف الشرطة وغسل الأموال المتأتية من أرباح المخدرات. وتتعاظم كذلك مشاكل الاتجار بالمخدرات بفعل أنشطة الخدمات السياحية والمالية الكبرى بالمنطقة التي تؤدي إلى كثرة

Crime and Development in Central America: Caught in the Crossfire (United Nations publication, (23) Sales No. B.07.IV.5); *Crime, Violence and Development: Trends, Costs and Policy Options in the Caribbean* published by UNODC and the World Bank in March 2007 (www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Caribbean-study-en.pdf%20%20); *Drug Trafficking as a Security Threat in West Africa*, published by UNODC in 2008 (www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Studies/Drug-Trafficking-WestAfrica-English.pdf); and *Crime and Its Impact on the Balkans and Affected Countries*, published by UNODC in 2008 (www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Balkan_study.pdf).

(24) المرجع نفسه، *Drug Trafficking as a Security Threat ...*

رحلات الطيران اليومية إلى هذه البلدان وأنشطة رعايا دول الكاريبي المقيمين في بلدان أمريكا الشمالية وأوروبا الذين يعملون في توزيع المخدرات وغسل الأموال.^(٢٥)

٢٦- وتوصّل تحليل لجوانب الجريمة في أمريكا الوسطى إلى نتائج مماثلة. ورئي في تقرير أعدّه المكتب أن تأثير مشكلة الجريمة على الاستقرار والتنمية في أمريكا الوسطى لا يضاهيه تأثير أي مشكلة سواها، في ضوء ارتفاع معدلات الجريمة وبموجب استطلاعات الرأي العام وعلاقة الترابط القائمة بين الفساد والاقتصاد في هذه البلدان النامية.^(٢٦)

٢٧- وتبيّن في تقرير أعدّه المكتب عن جنوب شرق أوروبا، كان موضوعه الجريمة المنظّمة والفساد والاتجار بالمخدرات، أن المنطقة ما زالت تمثل منطقة العبور الأولى للهيروين الموجه نحو أوروبا الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، تبيّن أن المشاكل ذات الصلة مثل الاتجار بالبشر والفساد وسيادة القانون وإصلاح النظام القضائي لا تزال كبيرة برغم إحراز بعض التقدم بفضل ازدياد الاستقرار الاقتصادي والسياسي بعد فترة انتقالية.^(٢٧)

٢٨- وترتبط أيضا أشكال أخرى للجريمة بالاتجار بالمخدرات. وتبيّن أن قرصنة المواد الإعلامية الرقمية تدر أرباحا طائلة على الجماعات الإجرامية المنظّمة وأن احتمالات الكشف عنها قليلة.^(٢٨) ووُجد في دراسة أُجريت على متطوعين ممن يشترون السلع المقلّدة في أربعة بلدان أن العلاقة التي يتصوّرها الشاري للحصول على أفضل قيمة بأرخص سعر أسهمت أكبر إسهام في قراره شراء هذه السلع المقلّدة بدلا من اتخاذ موقف تجاهها.^(٢٩) وحدّد تحليل آخر المواقع التي يشتري فيها تقليد السلع إلى أبعد مدى في العالم والعوامل المرتبطة برواج أسواق المنتجات المقلّدة من الأقراص المدججة وأقراص الفيديو الرقمية والبرامجيات والمستحضرات الصيدلانية والملابس والمجوهرات.^(٣٠) وبحث تقرير أعدّه معهد الأمم المتحدة

(25) ... *Crime, Violence and Development*، المرجع نفسه.

(26) ... *Crime and Development in Central America*، المرجع نفسه.

(27) ... *Crime and Its Impact on the Balkans*، المرجع نفسه.

(28) Jeffrey Scott McIllwain, "Intellectual property theft and organized crime: the case of film piracy", *Trends in Organized Crime*, vol. 8, No. 4 (2005), pp. 15-39.

(29) Elfriede Penz, Bodo B. Schlegelmilch and Barbara Stöttinger, "Voluntary purchase of counterfeit products: empirical evidence from four countries", *Journal of International Consumer Marketing*, vol. 21, No. 1 (2009), pp. 67-84; and Jason Rutter and Jo Bryce, "The consumption of counterfeit goods: 'Here be pirates?'"، *Sociology*, vol. 42, No. 6 (2008), pp. 1146-1164.

(30) Peggy Chaudry and Alan Zimmerman, *The Economics of Counterfeit Trade: Governments, Consumers, Pirates and Intellectual Property Rights* (Berlin, Springer, 2009).

الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة طبيعة ونطاق تقليد الأدوية والعقاقير ولعب الأطفال وقطع الغيار وغيرها من السلع، وأشار إلى ضرورة تحسين جمع البيانات وإدخال تعديلات قانونية وأساليب إنفاذ القانون والاهتمام بدور الجريمة المنظّمة.^(٣١)

٢٩- ومن الأهمية بمكان توثيق أوجه التشابه والاختلاف على الصعيد الإقليمي لأغراض التدريب ورسم استراتيجيات التدخل. فقد أصبحت مثلاً جماعات من خارج منطقة المحيط الهادئ تهيمن على أنشطة الجريمة عبر الوطنية في هذه المنطقة. فالبلدان الآسيوية مهتمة بالموارد الطبيعية الرخيصة المتوفرة هناك، بينما تتطلع حكومات الدول الجزرية في المحيط الهادئ إلى آسيا كوجهة للصادرات ومصدر للسياحة والاستثمارات. وخلص تحليل إلى أن الجريمة المنظّمة تمارس على هوامش أنشطة الصيد القانوني وقطع الأخشاب، وهي تُرتكب أحيانا باستخدام مخيمات عمال قطع الأخشاب للتجار بالأسلحة أو المخدرات. كما يمثّل الفساد تهديداً أكبر عندما يبيع مسؤولون في الحكومة الموارد الطبيعية بطرائق تستغل بلدانهم. ويلزم الارتقاء بالكفاءة والتحلي بمزيد من النزاهة في الإدارة وإنفاذ القانون لتقليل فرص مزاولة الأنشطة والمخططات الفاسدة التي تنطوي على نشاط إجرامي منظّم.^(٣٢)

٣٠- وذكر تحليل لأنشطة الاتجار بالمخدرات في آسيا أن السوق غير المشروعة نمت بالتوازي مع نمو الاقتصادات المشروعة.^(٣٣) وقد تعثرت الحلول الفعالة في هذا المضمار بفعل نقص التمويل وعدم الإلمام بمدى انتشار تعاطي المخدرات على نحو أكثر دقة وكامالاً وعدم توافر البيانات ذات الصلة اللازمة لدراسة ما يتصل بها من مشكلة المخدرات في المنطقة دراسة علمية.^(٣٤)

٣١- وتناول عدد من الدراسات مشكلة تهريب المهاجرين ذات الصلة بالموضوع، بالرغم من أن دور الجريمة المنظّمة في هذه المنظمات ليس مفهوماً تماماً. وقد أُقيمت الدعوى القضائية على كثير من مهربي البشر في عدد كبير من البلدان، وكان العديد من المجرمين

United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute, *Counterfeiting: A Global Spread, a Global Threat* (Turin, Italy, 2007). Available from www.unicri.it/www/emerging_crimes/counterfeiting.php.

Sue Windybank, "The illegal pacific, part I: organised crime", *Policy*, vol. 24, No. 1 (2008), pp. 32-38. (32)

Ryan Clarke, "Narcotics trafficking in China: size, scale, dynamic and future consequences", *Pacific Affairs*, vol. 81, No. 1 (2008), pp. 73-93. (33)

Chen Zhonglin and Kaicheng Huang, "Drug problems in China: recent trends, countermeasures and challenges", *International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology*, vol. 51, No. 1 (2007), pp. 98-109, (34)

يعمل في منظمات صغيرة تابعة لشبكات معنية باجتذاب الأفراد أو نقلهم وليس في منظمات إجرامية كبيرة. ووصفت دراسة مبنية على أعمال ميدانية ومقابلات أُجريت مع مسؤولين في الحكومة ومع أكثر من ١٠٠ مهرب "رؤوس الأفاعي" الذين يقومون بنقل المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدان غربية، وخلصت إلى أن جماعات صغيرة تجارية الطابع هي الفاعل الأول في نشاط التهريب وليس زعماء الشبكات الإجرامية، ومع هذا فالصلات القائمة بين عالم الجريمة السفلي والأعمال التجارية المشروعة تستدعي مزيداً من الاهتمام.

٣٢- وجمعت دراسة أخرى معلومات من مومسات وزبائنهن بواسطة استبيانات إلكترونية مُجهَّلة والعمل في الميدان وركّزت على جانب الطلب من هذه المشكلة. وتشير نتائج الدراسة إلى أن ثمة وسائل لإدارة أنشطة البغاء، حيثما سمح القانون بمزاوتها، بطريقة تحمي الضحايا وتعالج مسألة الاتجار بالبشر.^(٣٥) وهذا مجال موضوعي للنقاش لدى تقييم الشواغل المتنافسة بشأن عرض ضحايا عمليات التهريب والاتجار، والتحكم في الطلب على الخدمات التي يمكن أن يقدمها هؤلاء الضحايا.

٣٣- وفي ضوء ما أُنجِز من أعمال مهمة لتحليل الاتجاهات الإقليمية السائدة فيما يخص الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات وسائر أنشطة الاتجار غير المشروع، فإن من الضروري إعداد خلاصة موجزة لتلك الأعمال لكي يتسنى للمناطق أن تستفيد من تجارب الآخرين من خلال إجراء تقييمات دورية منتظمة بطريقة موحدة فيما بين هذه المناطق من أجل تقييم اتجاهات مبادرات العدالة الجنائية وآثرها.

هاء- مدى كفاية ممارسات مكافحة الاتجار بالمخدرات بالنسبة لإجراءات مكافحة الأنشطة الإجرامية المنظمة الأخرى

٣٤- استُخدمت ممارسات كثيرة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وسائر الأنشطة الإجرامية المنظمة، ولكن قلما أُجريت عمليات تقييم لفاعليتها. ولذلك فإنه لا يزال صعباً تقييم تكلفة أي من هذه الممارسات ومنافعها وآثرها على الضحايا أو على الجريمة المنظمة في المنطقة.

٣٥- ولقد بدأ العمل في وضع استراتيجيات لمكافحة غسل الأموال مع ظهور مشاعر القلق من الحركة الدولية للعائدات غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمخدرات، ويتواصل هذا

(35) Sheldon X. Zhang, *Chinese Human Smuggling Organizations: Families, Social Networks, and Cultural Imperatives* (Palo Alto, California, Stanford University Press, 2008); and Andrea Di Nicola and others, eds., *Prostitution and Human Trafficking: Focus on Clients* (New York, Springer, 2009).

العمل بشأن عائدات النشاط الإجرامي المنظم. وقد اعتمد عدد كبير من القوانين وأنشئت وكالات كثيرة للرصد في جميع أنحاء العالم للكشف عن الأموال غير المشروعة داخل إطار النظام المالي وخارجه على حد سواء. وبين تحليل مفصّل أنه كُرست جهود غير كافية لإعداد معلومات منهجية عن أثر هذه الجهود.^(٣٦) وعليه، لا يزال صعباً تقييم مدى فعالية جهود سن التشريعات الموجهة لمكافحة غسل الأموال أو فعالية إنفاذ هذه التشريعات.

٣٦- ولوحظ أن التدابير التنظيمية والقانونية، من قبيل تعزيز قوانين ضبط الأصول للحد من غسل الأموال أو تدابير منع الفساد ومكافحته، هي بحاجة إلى أن تقترن ببرامج اجتماعية، مثل العمل على خفض معدلات البطالة، من أجل الحصول على نتائج أفضل في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.^(٣٧) ولا غنى عن اتباع استراتيجيات وخطط محددة لتحقيق هذه الأهداف بطريقة تدريجية ومستدامة. وتساعد عدد الأمم المتحدة وكتيباتها وغيرها من أشكال المساعدة التقنية في سد الفجوة بين المبدأ والممارسة.^(٣٨)

٣٧- والاحتيال عنصر محوري في كثير من الأنشطة الإجرامية المنظمة، وخصوصاً إذا ضلّل الحياض الضحية، مثل التزوير والاتجار بالبشر وانتحال الشخصية وما يتصل بذلك من عمليات احتيال. وتتطلب القدرة على ممارسة الاحتيال بنجاح وجود علاقات ارتباط بين البيئة والفرصة وقدرات أجهزة أو ساط إنفاذ القانون. وترتكب شبكات إجرامية منظمة عابرة للحدود الوطنية بعض أعمال الاحتيال، فيما ترتكب بعضها الآخر جماعات إجرامية صغيرة. ومن المعروف أن الأفراد يرتكبون عمليات احتيال كبيرة من دون الانخراط في صفوف الجريمة المنظمة. وأصبح تقييم مخاطر الاحتيال أمراً شائعاً لدى الشركات الكبيرة. وقد تكون

Peter Reuter and Edwin M. Truman, *Chasing Dirty Money: Progress on Anti-Money Laundering* (36) (Washington, D.C., Institute for International Economics, 2004).

Taking on the unholy family”, *Economist*, vol. 392, 25 July 2009; and Nathan Jones, “Using (37) counterinsurgency strategy to reassert the Westphalian State against criminal networks: the case of the Gulf Cartel in Mexico”, paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, New York, February 2009.

Toolkit to Combat Trafficking in Persons (United Nations publication, Sales No. E.08.V.14); and (38) *Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption*, published by UNODC and United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute in 2009 (www.unicri.it/wwk/publications/books/docs/Technical_Guide_UNCAC.pdf).

الأساليب المتبعة في إجراء هذه التقييمات مهمة لإجراء تقييمات أوسع نطاقا للمخاطر التي تشكلها الأنشطة غير المشروعة.^(٣٩)

٣٨- وثمة مشكلة أخرى من مشكلات الجريمة المنظّمة يمكن أن تستفيد من إجراء تقييم دقيق للممارسات الحالية هي مراقبة الاتجار بالأسلحة على الصعيد الدولي. وبحث تقرير صادر عن الأمم المتحدة مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة في العالم النامي وتوصّل إلى وجود علاقات بين الحكومة وعدم الاستقرار السياسي وتدريب الشرطة. وحددت دراسة أخرى في منطقة البلقان ثلاثة أنواع مختلفة من الاتجار بالأسلحة وأشار التحليل إلى عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية أسهمت في رواج السوق غير المشروعة لتتجاوز مسألة جني الأرباح بمحد ذاتها.^(٤٠) وتوفر هذه النتائج التوجيهات اللازمة لجهود مكافحة الاتجار بالأسلحة في مناطق أخرى.

٣٩- وتناول تقييم أجرته مؤخرًا الأمم المتحدة عن عدة مشاكل وُجّهت في منطقة غرب أفريقيا مدى كفاية الممارسات المعتمدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات في إطار استهداف سائر الأنشطة الإجرامية المنظّمة. وتعاني غرب أفريقيا من عدة تدفقات للاتجار غير المشروع عبر الحدود الوطنية بالكوكايين والنفط والسجائر والأدوية المقلّدة والأسلحة الصغيرة والأشخاص لأغراض استغلالهم جنسياً والنفيات السامة وتهريب أناس للعمل. وتبيّن أن هناك أسبابا داخلية وخارجية على حد سواء تقف وراء هذه المشاكل. فالطلب على شحنات النفط المسروق وتوريد الأدوية الرديئة النوعية وتجهيز السلع غير المشروعة في مناطق التجارة الحرة والسوق العالمية للأجهزة الإلكترونية المستعملة وقصور مستوى الشفافية في المعاملات المالية كلها أمور تفقد من الخارج إلى حد بعيد. ومن المشاكل المتعلقة بالمصادر الداخلية التي تؤثر في الحالة العامة أوجه القصور التي تعترى قوانين التراخيص والضرائب التي تؤثر على مستوى تهريب السجائر داخل المنطقة وتدني أداء الشرطة بسبب الافتقار إلى التدريب والتعليم

(39) Michael Levi, "Organized fraud and organizing frauds: unpacking research on networks and organization", *Criminology and Criminal Justice*, vol. 8, No. 4 (2008), pp. 389-419; and Nahariah Jaffar and others, "The effects of fraud risk assessment on the external auditor's ability to detect the likelihood of fraud: a conceptual discussion", *European Journal of Scientific Research*, vol. 17, No. 3 (2007), pp. 425-432.

(40) Anatole Ayissi and Ibrahima Sall, eds., *Combating the Proliferation of Small Arms and Light Weapons in West Africa: Handbook for the Training of Armed and Security Forces* (United Nations publication, Sales No. GV.E.03.0.17); and Jana Arsovska and Panos A. Kostakos, "Illicit arms trafficking and the limits of rational choice theory: the case of the Balkans", *Trends in Organized Crime*, vol. 11, No. 4 (2008), pp. 352-378.

والصعوبات المواجهة في تأمين الحدود ومناخ الفوضى الذي يشيعه الفساد.^(٤١) ويبيّن هذا التحليل أن بالإمكان وضع ممارسات حسنة وتبادلها في ضوء تشخيص المشاكل المطروحة تشخيصاً دقيقاً وعلى أساس أن الحلول تتطلب تغييرات لا تقتصر على نظام العدالة الجنائية.

واو- الممارسات الحسنة المعتمدة وطنياً وإقليمياً في مجال التحقيق مع المتجرين الدوليين بالمخدرات وملاحقتهم قضائياً

٤٠- يوجد عدد من الممارسات المعتمدة وطنياً وإقليمياً في مجال التحقيق مع المتجرين الدوليين بالمخدرات وملاحقتهم قضائياً. وتُعتبر أحياناً الممارسات "حسنة" حينما تفضي إلى إدانة المتهمين، ولكن من الضروري التسليم بأن الإدانة هي ليست سوى معيار واحد يُستخدم في تحديد إحدى الممارسات الحسنة. ومن العوامل الهامة الأخرى التكلفة المالية وتأثيرها على الجماعات الإجرامية المنظّمة وعلى الأشخاص الآخرين غير المعنيين بالقضية (المواطنين العاديين).

٤١- ومن المستصوب إلى حد بعيد تبادل الممارسات فيما بين أجهزة إنفاذ القانون والنيابة العامة. ومن المفيد مناقشة القضايا السابقة مع نظراء من بلدان أخرى، لأنها تثير الفكر والنقاش وقد تسفر عن إدخال تنقيحات على نهج التحري والتحقيق.^(٤٢) وثمة حاجة لإيلاء مزيد من الأولوية وتوفير مزيد من التمويل لإنشاء منتديات لتبادل الخبرات في مجال التحري والتحقيق وتعزيز التعاون فيما بين السلطات المختصة.

٤٢- ويصبح أحياناً دور جهاز الشرطة غاية في الصعوبة بسبب كثرة المطالب الملقاة على عاتقه. ويمكن للتحريات أن تحقّق أفضل النتائج من الخيوط التي تتوصّل إليها عندما تعرف عناصر الشرطة مجتمعاتها المحلية وتمتّع بثقتها. ويستدعي ذلك إقناع الجمهور بأن الإبلاغ عن الجريمة أمر يستحق العناء وأنه أفضل من محاولة حل النزاعات بشكل خاص. وسلّم تقرير أعده المكتب عن الجريمة في أمريكا الوسطى بأن من المتعذر على أفراد الشرطة أن يؤدوا هذه المهام الحيوية إذا ما وجدوا أنفسهم وسط جهات متصارعة وأخذوا يتنقلون بسرعة من جبهة إلى أخرى. ولكن لا بد في نهاية المطاف من الاعتراف بأن جهاز الشرطة لا يمثل سوى العنصر

(41) *Transnational Trafficking and the Rule of Law in West Africa: A Threat Assessment*, published by UNODC in 2009 (www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Studies/West_Africa_Report_2009.pdf).

(42) Leslie E. King and Judson M. Ray, "Developing transnational law enforcement cooperation: the FBI training initiatives", *Journal of Contemporary Criminal Justice*, vol. 16, No. 4 (2000), pp. 386-401.

الأبرز للعيان في الجهود التي تبذلها الدولة لمعالجة قضايا الجريمة، وأنه لا يستطيع النهوض بهذه المهمة لوحده.^(٤٣)

٤٣- واعتمد عدد متزايد من البلدان قوانين لحماية الشهود، وهي تُستخدم لتأمين حياة المعرضين منهم لتهديدات خطيرة. وتختلف هذه القوانين اختلافا كبيرا فيما بين بلدان العالم حسبما بيّنه تقرير للمكتب عن الممارسات الحالية.^(٤٤) وعندما سُرع في توفير الحماية للشهود في الولايات المتحدة الأمريكية، قُدّر أنه سيجري تغيير أماكن إقامة عدد يتراوح بين ٢٥ و ٥٠ شاهداً في كل عام بأقل من مليون دولار. بيد أن عدد الشهود والأسر المشمولين بالبرنامج في أول ١٣ سنة من تطبيقه زاد على ٤٠٠ ٤ شاهد و ٨٠٠٠ أسرة. ويُخلص من هذه التجربة إلى ضرورة الاهتمام بتخطيط برامج حماية الشهود بدقة. ومن الضروري إدراج تقييم موضوعي في البرامج لأن العديد من الشهود المحميين. بموجبها هم أنفسهم مجرمون، وعليه فمن المحتمل بوضوح أن يرتكب هؤلاء المشاركون في البرامج جرائم جديدة بعد نقلهم. وينبغي أن يُجرى في إطار تقييم أداء أحد برامج حماية الشهود مقارنة لتكاليفه (بحسب تقديرها على سبيل المثال من خلال عمليات تغيير أماكن الإقامة والجرائم التي يرتكبها الشهود أثناء شمولهم بالبرنامج) بفوائد البرنامج (النجاح في محاكمة قيادات المنظمات الإجرامية).^(٤٥)

زاي- الممارسات الحسنة في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية

٤٤- إن التفاوض على إبرام اتفاقيات دولية ملزمة في السنوات الأخيرة وعلى العديد من الاتفاقات الناجحة الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن تسليم المطلوبين وبشأن سائر أشكال التعاون الدولي إنما يشكّل تقدماً واضحاً في مواجهة الجريمة عبر الوطنية. وتشمل حالات النجاح الاتجاه العالمي صوب إبرام اتفاقات تعاون رسمية مقابل اتفاقات أخرى غير رسمية وإبرام مزيد من اتفاقات التعاون المتعددة الأطراف مقابل الاتفاقات الثنائية (مما يقلل بالتالي عدد الأماكن التي يختبئ فيها المجرمون ويخفون فيها أصولهم). وتكتسي الاجتماعات المباشرة

(43) *Crime and Development in Central America: ...*, op. cit., see also David H. Bayley, *Changing the Guard: Developing Democratic Police Abroad*, Studies in Crime and Public Policy (New York, Oxford University Press, 2006).

(44) *Good Practices for the Protection of Witnesses in Criminal Proceedings Involving Organized Crime*, published by UNODC in 2008 (www.unodc.org/documents/organized-crime/Witness-protection-manual-Feb08.pdf).

(45) Jay S. Albanese, *Organized Crime in Our Times*, 5th ed. (Newark, New Jersey, LexisNexis, 2007).

المعقودة بشأن التدريب والمساعدة التقنية أهمية بالنسبة لتعزيز الثقة والتعاون بعد انتهاء التدريب. وثبتت فعالية الاستعانة بالرابطات الاقتصادية والإنمائية كساحات لإبرام اتفاقات ذات صلة بالجريمة في معالجة المسائل المشتركة المتصلة بالجريمة في كل من آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية.

٤٥ - ومن الضروري تحسين الاستفادة من المعلومات وقواعد البيانات المتاحة وتطوير العمل على وضع إجراءات لزيادة كفاءة عملية تسليم المطلوبين. ومن الضروري أيضا تقديم مزيد من الدعم للبلدان النامية لمساعدتها على تحسين قدرتها على التعاون في ميدان إنفاذ القانون. ولا غنى عن تتبع حالات التعاون الدولي والإبلاغ عنها من أجل قياس مستوى التقدم المحرز.^(٤٦) ومع أن هناك العديد من الأمثلة على التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون والمحكمة، فإن من الضروري والمجدي إدخال مزيد من التحسينات. وينبغي التشجيع على الاشتراك في إجراء التحقيقات والاضطلاع بعمليات إنفاذ القانون وتوثيق عرى التعاون بناء على تجارب ناجحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بإمكان المنظمات الدولية ومكاتب الاتصال الثنائية أن تشجّع على اتباع نهج عابرة للحدود أكثر كفاءة في مجال مكافحة الجريمة عبر الوطنية.

حاء- التجارب المكتسبة والدروس المستفادة من استخدام أساليب التحري الخاصة

٤٦ - اكتسب قدر كبير من الخبرة من استخدام أساليب التحري الخاصة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، بما فيها المراقبة الإلكترونية والعمليات المستترة وعمليات التسليم المراقب. وكُرّس قدر أقل من الجهود لتحديد فعالية هذه النهج من حيث التكلفة أو للتعرف على نوع القضايا التي تناسبها أكثر ما يكون أو الخطر الذي تشكّله على موظفي إنفاذ القانون وعلى حقوق المواطنين العاديين.

٤٧ - واعتمد العديد من سياسات وأساليب التحري والتحقيق وهي تُستخدم بدون أي تقييم منهجي لمدى ملاءمتها لأغراض مكافحة الجريمة المنظمة وإمكانية الاستعانة بها أو فعاليتها وتأثيرها في هذا الشأن، فضلا عن مردودية تكاليفها وأضرارها المحتملة. ويمكن وضع أساليب بحثية لتقييم سياسات مكافحة الجريمة المنظمة، ولكن من الضروري الوصول إلى البيانات الحكومية واكتساب الخبرات اللازمة للتعامل مع هذه الأدوات. ومن الممكن مقارنة استخدام أدوات التحري الخاصة في أنواع مختلفة من الحالات لإيجاد إجابات عملية عقلانية على بعض

Kauko Aromaa and Terhi Viljanen, eds., *Enhancing International Law Enforcement* (46) *Co-operation, including Extradition Measures*, HEUNI Publication Series, No. 46 (Helsinki, European Institute for Crime Prevention and Control, affiliated with the United Nations, 2005).

الأُسئلة المهمة مثل أنواع الحالات التي تحقّق فيها بعض أساليب ووسائل التحريّ والتحقيق والمحاكمة أكبر قدر من الفعالية أو الحالات التي تكون فيها غير فعالة، ومردودية تكلفتها وماهية العواقب أو الأضرار المحتملة التي ينبغي التحسُّب لها.^(٤٧) ويمكن الإجابة على أسئلة مماثلة بطريقة عملية وموضوعية فيما يخص جميع أساليب مكافحة الجريمة المنظّمة، ولكن يجب إيلاء الأولوية اللازمة للجهود المتصلة بهذا الشأن وتيسير الحصول على المعلومات.

٤٨ - وتؤكد هذه النقطة عدة تقييمات تسلّم بضرورة تحليل جوانب الخبرة الفنية المكتسبة من استخدام مختلف أساليب التحقيق. وخلص استعراض لقانون رئيسي بشأن الكسب غير المشروع إلى أنه من غير المعقول أن يمضي أكثر من ٢٠ عاماً من نظر دعاوى الكسب غير المشروع ضد اتحادات تعج بالفساد من دون إجراء أي تقييم على الإطلاق، حيث لم تؤنّق أو تحلّل حالات النجاح والفشل، بل حتى لم تُحدّد.^(٤٨) وبيّن بإيجاز استعراض قائم على الأدلة لبرامج مكافحة الجريمة المنظّمة أنه برغم كل الجهود التشريعية التي بُذلت بقصد مكافحة الجريمة المنظّمة وغسل الأموال خلال عقد التسعينات، فإنه لم تُجر أية دراسات بحثية رئيسية في أي مجال من المجالات الأساسية التي تتفق مع المبدأ العادي للتقييم.^(٤٩) وخلص تقييم لاستعراض غير منشور بشأن ١٨ مسعى منفصلاً لمكافحة الجريمة المنظّمة إلى أن الأدلة التي تثبت فعالية الاستراتيجيات القائمة لمكافحة الجريمة المنظّمة هي من الندرة لدرجة تكاد تنعدم فيها.^(٥٠)

٤٩ - ويُحتمل أن يكون المجرمون المقبوض عليهم مصدراً للمعلومات اللازمة للتخطيط في مجال إنفاذ القانون. وكشفت مقابلات أُجريت مع ٣٤ مجرماً محتجزاً بتهم تتعلق بالمخدرات النقيب عن أساليب عمل مهريّ المخدرات وحيلهم في الإفلات من يد العدالة، الأمر الذي قدّم رؤى متعمقة مفيدة لاستراتيجيات التحريّ والتحقيق لدى أجهزة إنفاذ القانون.^(٥١)

Jay S. Albanese, "Controlling organized crime: looking for evidence-based approaches", *Victims and Offenders*, vol. 4, No. 4 (2009), pp. 412-419.

James B. Jacobs, *Mobsters, Unions, and Feds: The Mafia and the American Labor Movement* (48) (New York, New York University Press, 2006), p. 238.

Michael Levi and Mike Maguire, "Reducing and preventing organised crime: an evidence-based approach", *Crime, Law and Social Change*, vol. 41, No. 5 (2004), pp. 397-469.

Allan Castle, "Measuring the impact of law enforcement on organized crime", *Trends in Organized Crime*, vol. 11, No. 2 (2008), pp. 135-156.

Scott H. Decker and Margaret Townsend Chapman, *Drug Smugglers on Drug Smuggling: Lessons from the Inside* (Philadelpha, Temple University Press, 2008).

وبيّنت كذلك مقابلات أُجريت مع ٧٠ متجرا بالمخدرات من المسجونين في كندا أن المتجرين نوعان: "مجرمون" يحترفون الإحرام و"رجال الأعمال" يعيشون عموما حياة يلتزمون فيها بالقانون خارج نطاق مزاولتهم لأنشطة الاتجار بالمخدرات.^(٥٢) ويوفر كل من هيكل العمليات التي يضطلع بها هؤلاء المجرمون والكيفية التي يتلافون بها احتمالات أن تكتشف أجهزة إنفاذ القانون أمرهم مفاتيح للاستفادة من أساليب التحري في هذا المضمار.

٥٠ - وتستخدم المراقبة الإلكترونية في العديد من البلدان من أجل التحري والتحقيق في الجرائم المنظّمة، وقد قام المكتب بتلخيص الممارسات الحالية في تقرير جديد^(٥٣) معد لغرض المساعدة في صياغة التشريعات ومساعدة أجهزة إنفاذ القانون والنيابة العامة عند النظر في عملية جمع الأدلة إلكترونيا. وثمة اختلافات كبيرة بين البلدان فيما يتعلق باحترام خصوصية المحادثات الشخصية أو الهاتفية، وتعكس هذه الاختلافات الظروف أو التقاليد الاجتماعية والسياسية الثقافية. ومن الضروري إجراء تقييمات موضوعية لحدوى المراقبة الإلكترونية في الجرائم المنظّمة. فيمكن لهذه التقييمات أن تجيب على أسئلة هامة بشأن مردودية تكاليف المراقبة الإلكترونية بالمقارنة مع سائر أنواع أساليب التحري، وأثرها على احتمال إدانة الشخصيات المتورطة في الجرائم المنظّمة الخطيرة وتأثير هذه الإدانات على الجماعات الإجرامية المنظّمة، بالمقارنة مع أساليب التحري التقليدية.

٥١ - وقد نُفذ عدد من العمليات السرية الهامة للغاية التي أفضت إلى إدانة العديد من المجرمين. ولكن الخطر الحيق بالعملاء السريين كبير، لأنهم آخر من يعلم عندما يكتشف المجرمون عن هويتهم، مما يعرضهم لخطر الإصابات الجسيمة أو القتل. ولم تحظ أيضا مشاكل تكيف الضباط الذين كلفوا بمهام سرية بعد إتمامهم لمهامهم بما يكفي من الاهتمام. ولم تُقيم بعد فوائد الأعمال السرية تقييما موضوعيا على أساس تكاليفها فيما يتعلق بالوقت المُستثمر فيها والمخاطر والقوى البشرية، وتأثيرها على كل من يقوم بها وعلى جهاز الشرطة والأشخاص الآخرين الذين قد يتأثرون بها.

Frederick J. Desroches, *The Crime That Pays: Drug Trafficking and Organized Crime in Canada* (52)

(Toronto, Canadian Scholars' Press, 2005).

Current Practices in Electronic Surveillance in the Investigation of Serious and Organized Crime (53)

(منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.XI.19).

طاء- السياسات والخبرات في مجال تنسيق وتبادل المعلومات فيما بين وكالات إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات

٥٢- ثمة قبول عام لفكرة أن تبادل المعلومات والتعاون فيما بين أجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات أمر أساسي لتحسين فعالية الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بجميع أشكاله. وينبغي أن تتسم أنشطة التدريب وبناء القدرات الخاصة بالمشرعين وواضعي السياسات وجهاز القضاء وأجهزة إنفاذ القانون بالشمول والاستمرار، لأن من الضروري إطلاعهم دوماً على ما يجد من القوانين والاتفاقات الدولية وأساليب التحري والتغيرات في النشاط الإجرامي المنظم.

٥٣- ويُضطلع ببعض أنشطة التنسيق وتبادل المعلومات هذه بشكل غير رسمي، عندما تتوافر بين الضباط أو العملاء أو الموظفون علاقات شخصية مبنية على الثقة. ويسهل هذا الأمر برامج التدريب المباشر. وتكسب الاتفاقات الدولية حياة عندما يتمكن الأفراد العاملون في مختلف البلدان من تبادل خبراتهم في منتدى محايد، وهو أمر يحققه التدريب الدولي وينبغي أن يحظى بالأولوية في كل مكان.

٥٤- ويُضطلع في بعض الحالات بأنشطة تعاون متعددة الجنسيات تفضي إلى إنشاء قواعد بيانات وقدرات تحليل (مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول)). فعلى سبيل المثال، تؤمن الإنتربول نظاماً عالمياً للاتصالات بين أجهزة الشرطة وعدة قواعد بيانات شاملة وتقدم دعماً تشغيلياً لجميع المنتمين إليها. ويمكن الاستفادة من المعلومات المتاحة لديها بطريقة أكثر اكتمالاً لاستغلال الموارد القائمة بأقصى قدر ممكن. وتعيين ضباط اتصال حكوميين وجهات وصل للعمل على مدار الساعة في كل بلد هو من السبل الكفيلة بتعظيم استخدام الموارد القائمة من خلال زيادة عدد عمليات تبادل المعلومات في الوقت المناسب.

٥٥- ويمكن أن تكون الاختلافات التي تشوب النظم القانونية وأجهزة إنفاذ القانون والممارسات القضائية حائلاً دون التعاون في مجال إنفاذ القانون، غير أنه تحققت نتائج جيدة بفضل الاستعانة برابطات اقتصادية وإمائية كساحات لإبرام اتفاقات ذات صلة بمكافحة الجريمة (من قبيل الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك) والسوق المشتركة للجنوب (ميركوسور)). ويمكن الاستفادة في هذه المحافل من العلاقات القائمة لمعالجة قضايا الجريمة التي تؤثر على التنمية الاقتصادية.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٦ - يجب أن تستند التدابير الفعّالة للتصدي للجريمة المنظّمة عبر الوطنية، بما فيها الاتجار بالمخدرات، إلى إقامة إطار تشريعي واف بالغرض وإنشاء برامج لبناء القدرات وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي على أساس تقاسم المسؤولية. ويستدعي عمل المنظمات الدولية في هذا المجال مزيداً من التنسيق ومضاعفة الجهود المشتركة لتعزيز تنفيذ المعاهدات المتعددة الأطراف، ومن أهمها اتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقه بها، ولوضع وتنفيذ برامج تعاون تقني شاملة ومستدامة ومتسقة للبلدان النامية بناء على طلبها.

٥٧ - وبرغم بذل العديد من الجهود لتحليل أساليب عمل الجماعات الإجرامية المنظّمة، فإن تعذر الحصول على البيانات في العديد من الولايات القضائية ما برح قائماً ولا تزال أنشطة التحليل معدومة تقريباً في مناطق عدة. ومن الضروري بذل جهود كبيرة للتمكن من دراسة الاتجاهات القائمة في النشاط الإجرامي المنظّم، لأن هذا النوع من النشاط الإجرامي يتغير تبعاً لتدابير إنفاذ القانون.

٥٨ - وتعتمد تدابير التصدي السياساتية على إجراء تقييمات دقيقة للمخاطر التي تشكلها الجريمة المنظّمة. ويتطلب تحديد هذه المخاطر إجراء تقييمات محددة نظراً لعظم الاختلافات الموجودة داخل البلدان والمناطق. ومن الضروري توطيد الجهود القائمة المحدودة واتخاذها قاعدة انطلاق لبذل جهود تتسم بمزيد من المنهجية والانتظام في مجال تقييم المخاطر بجميع أنحاء العالم.

٥٩ - وأُجريت تقييمات عديدة للصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الاتجار غير المشروع. وأصدر المكتب دراسات إقليمية تبحث الصلات القائمة بين الجريمة المنظّمة والمخدرات. وشملت هذه الدراسات الجريمة والتنمية في أفريقيا وأمريكا الوسطى ودول البلقان والكاريبّي. وأشارت هذه التقييمات إلى الدور الحاسم للتعاون الإقليمي في هذا الصدد. وثمة حاجة لأن تُترجم نتائج هذه الدراسات إلى برامج محددة لتقديم المساعدة لهذه المناطق. ومن الضروري أن يصبح تقديم هذه المساعدة من الأولويات، وخصوصاً لدى المانحين.

٦٠ - وأُنجزت أعمال كبيرة لتحليل الاتجاهات الإقليمية القائمة فيما يخص الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات وسائر أنشطة الاتجار غير المشروع. ومن الضروري إعداد خلاصة موجزة لهذه الأعمال لكي يتسنى للمناطق أن تستفيد من تجارب الآخرين. ومن الضروري كذلك إجراء تقييمات دورية منتظمة بطريقة موحّدة من أجل تقييم الاتجاهات القائمة في الاضطلاع بالأنشطة غير المشروعة وتقييم أثر مبادرات العدالة الجنائية.

٦١ - وقلما بذلت جهود لإجراء تقييم موضوعي لمدى فعالية الأساليب المستخدمة في مكافحة الاتجار بالمخدرات وسائر الأنشطة الإجرامية المنظّمة. وعليه، لا يزال صعبا تقييم مردودية تكاليف هذه الأساليب وأثرها. وبناء على ذلك، فإن من المرجح ألا تُجمع الدروس المستفادة في هذا الصدد أو تُستخدم بطريقة منهجية لتحسين أساليب مكافحة الجريمة أو لضمان وضع هذه الأساليب موضع التنفيذ لمواجهة الجريمة المنظّمة المتغيرة الطابع باستمرار. ومن الممكن للمجتمع الدولي والمكتب، بل من الواجب عليهما، أن يعملوا معا من أجل وضع برامج معنية بتعديل أساليب مكافحة الجريمة وإجراء تحليل منهجي للدروس المستفادة منها.

٦٢ - وثبت أن الاجتماعات المباشرة بشأن التدريب والمساعدة التقنية هي وسيلة قيّمة للغاية لتعزيز الثقة فيما بين الممارسين وتعاونهم بعد انتهاء التدريب. وثبت أيضا أن الاستعانة برابطات اقتصادية وإمائية كساحات لإبرام اتفاقات ذات صلة بمكافحة الجريمة هي وسيلة فعالة لمعالجة المسائل المشتركة المتصلة بالجريمة في كل من آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية. وتبادل المعلومات والتعاون فيما بين أجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات ضروري للنهوض بفعالية مكافحة الاتجار بجميع أشكاله. وينبغي أن تتسم أنشطة التدريب وبناء القدرات الخاصة بالمشرعين وواضعي السياسات وجهاز القضاء وأجهزة إنفاذ القانون بطابع الشمول والاستمرار، لأن من الضروري إطلاعهم دوما على ما يجد من القوانين والاتفاقات الدولية وأساليب التحري والتحقيق والتغيرات في النشاط الإجرامي المنظّم.